

الحق والصدق بموضوعه اليقين العلم المطع عند العالما ليس من غير اذا بنا
ربح في بصرته في طلب خلاصة الكلام من قوله اعلم ان كل علمنا ان من حق
كل طالب كانه تصبها ما جبهة وحده انه بعد هذا تلك الجبهة قبل الشروع
وان يعرف غايتها اليقينة كذا وكل علم من العلوم المدونة كثره كذا فيكون
من حق كل طالبها ان يعرفها بحجة الوحدة قبل الشروع فيها يعرفها بها
هذه النجته من التثقل الاول
كذلك لانها مذكري عادة العلماء انهم تقدم الشهور بالموضوع اي
موضوعه مما يلزم مما تقدم تأمل ولو قال بعد قوله عشرا وهذا لا واج
اشهر انكبرى ولان الصغرى
موضوعها ما كانت علماء انما لم يثبت عنها ذاتيا ويزداد بصيرة في
لما اولى والتمائم اول الكلام مع اخره التماما كما قولهم عن الاعراض
المطابقا له ولو مع الاحتمال
والعرض الذي ما يلحق الشيء لذاته او لغيره او لساوية كالمشي في الحركة بالارادة
والصالحك للاشياء قولهم من حيث تغيرها في الاتصال المظن اما متعلق
اي يبحث عنها بسبب تغيرها في الاتصال او بالعرض باعتبار المعنى الى العرف
من حيث تغيرها والذاتين راجع الى التصورات والتعريفات الى الابد
الثانية

في الدرجة الاولى اذ يصدق عليه انه لا يجازي به امره الخارج قوله بقوله اول
كاسر وكذا الكلام في قوله المعقولات الاولى التي يجازي بها امره الخارج كقولهم
يق فيه انه الشئ موجود والموجود والوجود انك كما معقولات مشوا على ما
في موضوعه وليست من موضوع المنطق وان اعتبر انما تعاقب المعقولات الاولى
فلا بد من ان يتغير العريف الثاني للمنطق ايضا في حديثه في الاتصال بان يقال
المنطق علم بحيث فيه عن الاعراض الذاتية للمعقولات المتعلقة بالمعقولات الاولى
من حيث تغيرها في الاتصال بالخروج كما فعله في شرح المطالع اللهم ان يقال
بالاكتفاء في تعريف الاول ان كان للمنطق طرفا اهل ان قد قرع عندهم الفكر المحصل
للمجموعات التصويرية تصورات والفكر المحصل للمجموعات المفيدة تصديقات
فان وما فيها المعقول الخارج اي ساجت المعقول الخارج وكذا الحال في قوله وما قصدنا حذف صفات
القياس ولو قال بدلها الافعال الخارج والاشياء وما ياتي في التصورات الكلية وما ياتي
المفيدة تصديقات القضية لكلامه على رتبة واحدة لكن يقيننا ورد اليها في عطفها واورده
المفيدة تصديقات من اخر قولهم ثم القياس في حجب المسألة فالقسم الرابع هو القياس المتعلق وان استثنى
بحسب التصور قولهم جزئها هي مع انما المنطق احدوها منها الخبر اقتسامه
قولهم ان ياتي اشارة الى انه اغا وورد على باب شيئا يربط على سبيل الجهال قوله
ربط لا يربط ايجاد ترتيبها بقدر ارادة الفعل بل يفتقد جازا من كقولهم
ان اعمه الى المصليات حتى يصدق قوله مضار تقديم مجتهد اساعون واجبا عليه تأمل
قولهم على وفق ما اشرنا اليه في الخطا به فيما اشار اليه وقعت سابقة على الجدل
من تبيانا لمصه على عكس فله يكون عا وفق ما اشرنا اليه في قوله فقال اي منه فقال انه

في موضوعه وليست من موضوع المنطق وان اعتبر انما تعاقب المعقولات الاولى
فلا بد من ان يتغير العريف الثاني للمنطق ايضا في حديثه في الاتصال بان يقال
المنطق علم بحيث فيه عن الاعراض الذاتية للمعقولات المتعلقة بالمعقولات الاولى
من حيث تغيرها في الاتصال بالخروج كما فعله في شرح المطالع اللهم ان يقال
بالاكتفاء في تعريف الاول ان كان للمنطق طرفا اهل ان قد قرع عندهم الفكر المحصل
للمجموعات التصويرية تصورات والفكر المحصل للمجموعات المفيدة تصديقات
فان وما فيها المعقول الخارج اي ساجت المعقول الخارج وكذا الحال في قوله وما قصدنا حذف صفات
القياس ولو قال بدلها الافعال الخارج والاشياء وما ياتي في التصورات الكلية وما ياتي
المفيدة تصديقات القضية لكلامه على رتبة واحدة لكن يقيننا ورد اليها في عطفها واورده
المفيدة تصديقات من اخر قولهم ثم القياس في حجب المسألة فالقسم الرابع هو القياس المتعلق وان استثنى
بحسب التصور قولهم جزئها هي مع انما المنطق احدوها منها الخبر اقتسامه
قولهم ان ياتي اشارة الى انه اغا وورد على باب شيئا يربط على سبيل الجهال قوله
ربط لا يربط ايجاد ترتيبها بقدر ارادة الفعل بل يفتقد جازا من كقولهم
ان اعمه الى المصليات حتى يصدق قوله مضار تقديم مجتهد اساعون واجبا عليه تأمل
قولهم على وفق ما اشرنا اليه في الخطا به فيما اشار اليه وقعت سابقة على الجدل
من تبيانا لمصه على عكس فله يكون عا وفق ما اشرنا اليه في قوله فقال اي منه فقال انه

على وجهه
قال اذ الفاعل
ربط لا يربط
ثم حصار القيد
واجبا عليه عبد الله